



وزارة المالية

قطاع مكتب الوزير

الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية

الإدارة العامة للبحوث المالية

دراسة بعنوان

كيفية تطوير الهيئة العامة للخدمات الحكومية واستخدام مواردها

في خفض عجز الموازنة العامة للدولة

فريق الاعداد

صالح عبد الحميد
باحث ثالث

أشرف كمال
باحث ثاني

خالد جابر الشامي
باحث أول

مراجعة

الأستاذة / كريمة محمد احمد

مدير إدارة الاقتصادية

الأستاذة / فادية ثابت عياد

مدير إدارة الإصلاح المالي

إشراف الأستاذة

صفاء حلمي السيسى

مدير عام الإدارة العامة للبحوث المالية

المستخلص

تزايدت في السنوات الأخيرة دعوات خبراء الاقتصاد المصري بضرورة تطوير الهيئة العامة للخدمات الحكومية واستخدام مواردها في خفض عجز الموازنة العامة للدولة ، حيث أصبح من الأهمية الأخذ بعين الاعتبار ترشيد الإنفاق العام في المصالح والوزارات والهيئات الحكومية .

أذا فنحن أمام كيفية تحقيق الهيئة لأهدافها الأساسية المتمثلة في المحافظة على المال العام وحسن استغلاله، وترشيد إنفاقه من ناحية والعمل على تعظيم موارد الخزانة العامة للدولة من ناحية أخرى.

وسوف نتعرض من خلال هذا البحث على بعض المشاكل والعقبات التي تواجه الهيئة وبعض المقترحات والتوصيات لحلها ، حيث يتكون البحث من ثلاث مباحث بالإضافة إلى دليل الهيئات والمصالح الحكومية بالإضافة إلى بعض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها:—

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للخدمات الحكومية والتعرف على أنشطتها .

أنشئت الهيئة العامة للخدمات الحكومية عام ١٩٧١ بهدف إحداث تغيير في نظم وقواعد العمل التي كان معمولاً بها في الجهات الحكومية آنذاك في مجالات الشراء والبيع والتخزين وذلك عن طريق إدخال النظم الحديثة في الأداء بصفة عامة وفي إدارة المواد بصفة خاصة . ومن النقاط الهامة التي تم سردها خلال هذا المبحث النقاط التالية :—

١. أهم أنشطة الهيئة العامة للخدمات الحكومية .

- الإدارة المركزية للمشتريات .
- الإدارة المركزية للمخازن .
- الإدارة المركزية للمبيعات .
- الإدارة المركزية للخدمات .
- مركز التدريب .
- مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار .
- الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية .

٢. نظرة مختصرة في تطبيقات القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته.

٣. السمات الرئيسية للقانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ .

- ٤ . القوانين الصادرة بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ .
٥ . خريطة توضح الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للخدمات الحكومية .

المبحث الثاني : التحليل المالي والاقتصادي لأهم أنشطة الهيئة (المشاكل وعلاجها

من منظور إقتصادي . .

فقد شمل هذا المبحث عدة نقاط هامة منها :-

- رقابة المخزون السلعي (الخردة والكهنة) .
- نسبة المقارنة بين الخردة والكهنة واجمالي المخزون واجمالي الناتج المحلي .
- الإجراءات المقترحة لمراقبة المخزون والتخلص من الخردة والكهنة .
- السيارات الحكومية .
- الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية) لضبط وترشيد الإنفاق العام بخصوص بند المركبات .
- بند الوقود والزيوت والقوى المحركة والمياه و الاتاره (المصروفات العامة).
- الأموال المستردة .
- الإسكان الإداري .
- قطاع المشتريات .
- قطاع المبيعات .

المبحث الثالث : البدائل والحلول المقترحة لتفعيل دور الهيئة العامة للخدمات

الحكومية .

تناول هذا المبحث طرح ثلاثة خيارات إستراتيجية حتى يتحقق الهدف من الدراسة :

- الطرح الأول : تحويل الهيئة العامة للخدمات الحكومية من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية مع تبنى سياسات اقتصادية تتلاءم مع التطورات الحديثة .
- الطرح الثاني: تطبيق فلسفة موازنة البرامج والأداء على الهيئة العامة للخدمات الحكومية وذلك حتى تتحقق الكفاءة والفاعلية مما ينعكس بدوره على ترشيد الإنفاق العام ومن ثم الموازنة العامة للدولة(مثال نموذجي).
- الطرح الثالث : تطبيق الموازنة الصفرية كاداه لرفع كفاءة المال العام .

دليل الهيئات والمصالح الحكومية + تقرير بأهم إنجازات الهيئة خلال العام المالي

٢٠١٢/٢٠١٣ .

وأخيرا اختتم البحث بمجموعة من النتائج و التوصيات التي تهدف الى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية ورفع كفاءتها بما ينعكس على ترشيد الإنفاق العام وزيادة موارد الدولة ومن ثم الموازنة العامة ، ومنها على سبيل المثال :

- ١ . وضع خطة لحصر قيمة موجودات المخازن بالجهات الحكومية من الراكد والخردة والكهنة للوقوف على قيمتها الدفترية بهدف دراستها والتخلص من الزائد سواء بالتبادل بين الجهات (بالنسبة للراكد) أو البيع (بالنسبة للراكد والخردة والكهنة).
 - ٢ . ضم جميع إدارات الهيئة العامة للخدمات الحكومية في مبنى أدارى واحد مستقل بذاته لتهيئة الفرصة لسهولة تداول البيانات و المعلومات وتمكين المتعاملين مع الهيئة للتعامل في جهة واحدة في داخل مبنى واحد وكسر الروتين الحكومي.
 - ٣ . لابد من إجراء دراسة دقيقة لحصر بيانات السيارات الحكومية مما يساهم في ترشيد الإنفاق على استخدام السيارات الحكومية بالإضافة إلى التحقق من سلامة تطبيق قواعد استخدام السيارات الحكومية والتزام الجهات بها.
 - ٤ . الاعتناء بالعنصر البشرى وتنمية قدراته لأنه العنصر الرئيسي لنجاح أى نظام للرقابة الداخلية وذلك من خلال الدورات التدريبية المستمرة على فن الإدارة الحديثة
 - ٥ . تعميم تجربة استخدام الكروت الذكية على كافة المركبات التابعة للجهات الحكومية لإحكام الرقابة على المنصرف من الوقود مما ينعكس بدوره على ترشيد الإنفاق
-